



عمدة التربية والشباب في «القومي»
تحتفل بتخريج مخيم الطلبة في الشام

3 محليات

«القومي»:
لمواجهة الإرهاب
بقرارات مسؤولة
تتخذها الحكومة
اللبنانية...
أولها التنسيق مع
الحكومة السورية

5 ترجمات



الخليج في ظل
التطورات... صراع
بين إيران والسعودية
والبساط يسحب من
تحت قطر

6 اقتصاد



الحافظ: ارتفاع
الدولار يعود إلى
الركود الذي تشهده
أوروبا

9 حوارات



عتريسي: أميركا
والسعودية تضغطان
على الحكومة
اللبنانية لعدم
التنسيق مع سورية

11 ثقافة

صيرورة العالم
بين ماضٍ وحاضر
ومستقبل...
التاريخ يبدع
ويتحرف ويتمايل
ويضل السبيل

13 دوليات

المملكة المتحدة
تنجو من امتحان
تاريخي... اسكتلندا
ترفض الاستقلال

نيويورك تتحول خلال شهر إلى قمم الخرائط والتحالفات الجديدة

طهران وواشنطن أول قطاف التفاهات لبنان يحترق بنار الغياب الحكومي في جمعة حزينة

كتب المحرر السياسي

في نيويورك محفل دولي جامع سيتواصل لشهر تقريبا بانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد بدأت المناقشات التي تطال مكافحة الإرهاب تكشف المواقف، فليبيا ستحتفي بجلسته في مجلس الأمن، و«داعش» لكل الجلسات، والحديث عن سورية لا بد منه ولا مفر، لكن نجم الجلسات البعيدة عن الأضواء سيبقى ما يتوقع حدوثه على مستوى العلاقات الإيرانية-الأميركية من جهة، انطلاقاً من الملف النووي وصولاً إلى خريطة الاستقرار في الشرق الأوسط، وهما مجالان لم تنجح واشنطن بأبتراز إيران فيهما، والزمن لا يرحم، فاقتراب التفاهم من المضمون والرؤية الإيرانية، وفي الملف الأوكراني ومضمون العلاقات الأميركية-الروسية وما يتبعها أوروبا. تراجع وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن نظرية لا حاجة للتحدث مع إيران في الحرب على «داعش»، إلى ضرورة مشاركة إيران، ووزير الخارجية الإيراني يعلن قرب التوصل إلى التفاهم الشامل على الملف النووي، وتشيرين الأول شهر

حاسم في العلاقات الدولية، معه سيُتاح حسم أمر تسوية خاصة بأوكرانيا بشرت بها الدوائر الروسية والألمانية، ومعها تقدم أميركي إيراني يطغى على كل ما عداه في رسم خريطة العالم الجديد ما بعد نهاية الحرب الباردة. أما لبنان، فالجديد هو أنّ لبنان في عين العاصفة مهدد بحريق يأكل الأخضر واليابس، والحكومة مثقلة بقيود التعليمات السعودية، ممنوع التعاون مع سورية لمحاصرة «داعش» و«النصرة»، وممنوع التحرك بقوة قرارات الإعدام بحق الإرهابيين لردع الإرهاب عن الابتزاز بأوراح العسكريين المخطوفين، وممنوع مصالحة سياسية تسحب ورقة الاستحقاق الرئاسي من التفاوض الإقليمي، وممنوع التفاهم على حل للاستحقاق النيابي يعيد التشريع وربما يسرع قانون انتخاب.

الجمعة الحزينة

في وقت تعرضت المؤسسة العسكرية لضربة موجعة جديدة على يد التفهيمات الإرهابية بتفجير استهداف شاحنة للجيش في قلب بلدة عرسال في البقاع الشمالي ما أدى إلى

دمشق تؤكد التزامها نحو «الاندوف» والفيلبيين تسحب كتيبتها من الجولان المحتل

موسكو لا تنتظر دعوة للمشاركة في التحالف الدولي ضد «داعش»



أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو لا تنتظر من أحد دعوة للمشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الإرهابي، مؤكدة أن روسيا تدعم بأشكال مختلفة الدول التي تكافح هذا التنظيم المتطرف. وقال إيليا روغانتشيف مدير قسم التحديات والأخطار الجديدة التابع للخارجية الروسية يوم أمس، «التحالف ضد داعش ليس حفلة في ناد، وإنما لا تنتظر أية دعوات ولا ننوي شراء تذاكر دخول»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «روسيا الاتحادية تدعم بأشكال مختلفة الدول التي تكافح «داعش». وروغانتشيف لفت إلى أن الحديث عن ضرورة توجيه الدعوة في هذا السياق هو غير صحيح وموسكو مستعدة لمواصلة التعاون مع أعضاء هذا التحالف في مكافحة الإرهاب وتأمل أن يعملوا في إطار القانون الدولي دون تسييس واستخدام

رسالتان من اسكتلندا

مع بشور*

اسكتلندا أقوى من نزعة الانفصال المسماة استقلالاً. ولكن مع ذلك، من أراد لبلاده الوحدة لا يمكن أن يريد لغيرها القسمة والتشرد، حتى ولو كانت حكومات هذا الغير هي الأكثر تأمراً عليه، والأكثر تقنفاً في ابتداع وسائل الاحتراب والتناحر داخل مجتمعاته. فالوحدة، كقيمة أخلاقية وإنسانية، قبل أن تكون قيمة سياسية واقتصادية واستراتيجية لا تتجزأ، والوحدوي العربي يحذر كل مشاريع الانفصال والتفتيت القائمة أو المخطط لها في العالم، لأنه يعتبر أنه مهما كان واقع الكيانات القائمة حالياً سيئاً فإن تقسيمها وانفصال أجزاء عنها يبقى أسوأ على كل صعيد. * المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية (النتمة ص10)

لا صوت في سورية يعلو على أولوية مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحات المحلية

د. فيصل المقداد

نائب وزير الخارجية السورية

بعد فشلهم في تحقيق مخططاتهم لإرهاب سورية وإخضاع المنطقة العربية لأطماعهم، يقوم أعداء سورية بملزمة أوراقهم وإعادة حساباتهم ورسم سياساتهم لمواجهة الصمود السوري في المرحلة المقبلة. ● المهم الآن هو وجود إجماع دولي، ولو أنه ما زال شكلياً، على مكافحة الإرهاب كأولوية لكل أرجاء العالم، صغيرها وكبيرها في شمالها وفي جنوبها. إن التدخل السافر للدول الغربية وعملاتها في المنطقة في الشؤون الداخلية السورية ومحاولاتها إحداث تغيير في النظام الوطني القائم في سورية بعد نجاحهم في إحداث هذا التغيير في دول عربية أخرى في إطار ما أسمود «الربيع العربي» وقشلهم وفشل ربيعهم العربي التام فيما أرادوا فرضه لخدمة أغراضهم الاستعمارية هو أصل البلاد. ● فكل ما حاول هؤلاء العمل من أجله وسخرُوا كل الأدوات الديموية لتنفيذه في سورية هو نزع شرعية الدولة وتفكيك مؤسساتها وإظهار الشعب السوري بمظهر الضعيف الذي يقبل بما يجلبه الخارج عليه ليخلق هؤلاء بعد إنجازهم لمشاورتهم الساقطة مبررات التدخل الخارجي بذرائع مختلفة، وكان لهؤلاء ما أرادوا إذ اعتمدوا في توجهاتهم على عاملين لا أخلاقيين اثنين. كان أول العاملين هو الاعتداء في تنفيذ ما أرادوا على الفئات السائبة والفاصلة وذات التاريخ الإجرامي واللا وطني في الداخل، والعامل الثاني كان إفراق هؤلاء العلماء بالمال والسلاح والابتزاز ودفعهم لممارسة الإرهاب بكافة أشكاله للوصول إلى هدفهم الذي المخالف لقواعد القانون الإنساني الدولي والشرعية الدولية بما في ذلك اتفاقيات ويستفالبا التي تمّ التوصل إليها في القرن الثامن عشر. ● إن تعبير: «قل لي من تصاحب، أقل لك من أنت»، ينطق هنا على القوي التي تحالفت لتدمير بلدنا. فهل صدقة أن ترى أن التكتل الغربي المنصهين وعملاته من الدول الخليجية وأدواته السورية والمصرية الإخوانية واللبنانية واليمنية هي التي تدعم هذه التحولات، على رغم كل الخلافات داخل هذا التكتل؟ لقد تساءل الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في خطاب القسم بتاريخ 2014/7/16، حول ذلك قائلاً: ليس ما نراه في العراق اليوم وفي سورية وفي لبنان وفي كل الدول التي أصابها داء الربيع المزيف من دون استثناء هو الدليل الحسي الملموس على مصداقية ما حدثنا منه مراراً وتكراراً... وقريباً سنرى أن الدول العربية والإقليمية والغربية التي دعمت الإرهاب ستدفع هي ثمناً غالياً. ● ولا أبالغ إذا قلت أنه لا توجد في سورية معارضة بل توجد معارضات. وتعرف هذه المعارضات أنها مفتتة ولم تصمد أمام أي من التحديات التي تواجهها بلادها. ● إن تجربة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية والتي تعترف الأحزاب المكونة لها بالحاجة إلى تطويرها وإغناء تجربتها والاستفادة من الأخطاء التي واكبها أحياناً مسيرة عملها، أثبتت قيمة التعددية السياسية في سورية وإمكانية تطويرها للعمل الديمقراطي. كما أن الأحزاب الجديدة التي تمّ ترخيصها في سورية وبدأت تمارس عملها الجماهيري في إطار القانون كحزب معارضة، جوانب تثبت أن سورية تؤمن بالتعددية السياسية وبالراي والراي الآخر. ● عندما تأسس ما يسمى المجلس الوطني السوري في اسطنبول بعد اندلاع الحرب على سورية من خلال ضغوط قامت بها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وتركيا وقطر والسعودية، سقط هذا التجمع وانتهى كما بدأ بتعليمات من وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون. كما أن الشعب السوري لم ولن ينسى توبيخ السفير الفرنسي أريك شوفالبيه لأزماله في هذا المجلس المعارض عندما معاهم كإطفال وقال لهم: «أنتم لا تستحقون دعماً ولستم قادرين على القيام بأي شيء»، وكان ذلك مسجلاً لتفريغها من دون علم أو ربما بتعليمات منه لإماته مثل هذه المعارضة على الملأ. ● عندما عاد أسياذ هذه المعارضة السورية وأسسا في الدوحة ما أسمود بالائتلاف السوري لقوى الثورة والتغيير، واختلف مؤسسون من الدول الممولة له وخصوصاً السعودية وقطر على أي من أزمهم سيقدون هذا الابن المسخ، وجد هذا الائتلاف نفسه مزمّة أخرى مزمّقا في ولاءاته ومزمّقا في مواقفه. ● لم يفهم بعض المعارضين حتى الآن أن سورية قد تغيرت كثيراً بعد الانتخابات التي أقبل عليها شعب سورية بالملايين خارج سورية وداخلها. وما زال البعض على الآن يتحدث زوراً عن ضرورة تلبية تطلعات الشعب السوري، فعلن أي شعب سوري يتحدون. ● وسط كل هذا الصخب والضجيج الدولي حول أولوية مكافحة داعش والإرهاب، وبعد غياب وسبات لائتلاف الدوحة، يعود الائتلاف فجأة إلى طرح استمرار مؤتمر جنيف لإعادة الحياة لفترة الحكم الانتقالية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: عن ماذا يتحدث هؤلاء؟ وأين هؤلاء من تطلعات الشعب السوري التي يتحدون عنها أحياناً؟ ● هناك الآن أولويتان لا ثالث لهما للتوصل إلى حل لازمة السورية وهما مكافحة الإرهاب والعمل على تحقيق مزيد من المصالحات المحلية. إن مكافحة الإرهاب تستدعي أن تقوم كل الدول بما في ذلك السعودية وتركيا وقطر والدول الغربية بوقف تمويل أو تسليح أو إيواء أو تمرير المجموعات الإرهابية المسلحة إلى سورية وإلى العراق. وتعتقد أنه لا يمكن للمعارضة السورية، إذا كانت سورية حقا، أن لا تعمل في هذا الاتجاه. وإذا كان قادة بعض الدول وخصوصاً في الخليج وتركيا الذين اتخذوا من إمداد المجموعات الإرهابية المسلحة ودعمها بالمال والسلاح، قد بدأوا بانكار ما كانوا يقومون به لإنقاذ رؤوسهم، علماً أن الإنكار شيء طبيعي، لأنه دفاع عن النفس، فإنه حري بمن يسمى نفسه معارضة سورية أن يستدير ويتراجع عن مواقفه في دعم الإرهاب. ويجب على كل من يود إنهاء الإرهاب في المنطقة الابتعاد عن استخدام مصطلحات «معارضة مسلحة معتدلة» أو معارضة غير معتدلة، فكل من يحمل السلاح في يده وضد أبناء شعبه هو إرهابي ولا توجد أسماء أخرى لوصفهم غير ذلك. ● إن استمرار مراعاة البعض على التدخل الخارجي لم يعد منطقياً، ولا هو مقبول أخلاقياً، وأتينا في الوقت الذي نحترم فيه ضرورة وجود المعارضة ونؤمن بها لبناء مستقبل سورية التعددية، فإننا نعرف حجم المعارضة أو المعارضات جيداً، فإنه أصبح من مصلحة جميع السوريين الائتلاف حول ما هو خير وطيب لبلدهم والذي يتمثل الآن في مكافحة الإرهاب وتحقيق المزيد من المصالحات المحلية في كل أرجاء سورية. فسورية لا يلقدها من إمكانية ضياع سيادتها واستقلالها إلا الإيمان بجيشها الوطني لأنه الحامي الوحيد لعزتها وكرامة شعبها لأن من يصدقون النوايا الأميركية بحاربة داعش والجيش السوري لم يعد لهم مكان في سورية. ● وأخيراً، لا بد من التذكير أن الحل السياسي لا يمكن أن يكون إلا بين السوريين وقيادة سورية، وعلى الأرض السورية، وأن أي حديث عن نقل السلطة وإقامة هيئة لنقل السلطة يعني في هذه الظروف، نقل هذه السلطة إلى يد داعش وشقيقتها، اللهم فاشهد، ألا هل بلغت؟! (النص الكامل ص7)

نقاط على الحروف

ذبح العسكريين وإعدام الإرهابيين المحكومين

ناصر قنديل

– يطرح الذبح المتكرر بدم بارد للعسكريين المخطوفين، كورقة ضاغطة إجرامية وبشعة لتحسين الوضع التفاوضي لجماعتي داعش والنصرة، مسؤولة الحكومة عن الإدارة السيئة لملف خطف العسكريين. – لن نعود للبدائيات والتسهيلات التي منحت لهيئة العلماء المسلمين، لتمكين داعش والنصرة من مغادرة عرسال شكلاً، وهما هم يعودون إليها متى شاؤوا وكيفما شاؤوا، من دون أن يكون تسليم العسكريين شرطاً مسبقاً لفتح المجال للانسحاب الآمن، الذي أجبر الجيش على تمريره بذريعة أن كل شيء مرتب وكل شيء تحت السيطرة. – السؤال بعد الخديعة وليس قبلها، ماذا فعلت الحكومة وكيف تصرفت؟ – التفاوض هو طريق فك أسر العسكريين المخطوفين، هذا أمر لا مفر منه، لكن ماذا أعدت الحكومة لتكون مفاوضاً يستجاب طلبياته؟ – بيد الحكومة ورقة أولى أسمها الضغط العسكري على المجموعات المسلحة، لتطلب الخروج الآمن من جرد عرسال، وهذا معناه في ظل الإقفال التام لطرق العودة إلى الأراضي السورية، أحد أمرين، إما تأمين شروط عسكرية لبنانية منفردة بتطبيق المجموعات المنتشرة في جرد عرسال والضغط عليها بقدرات برية وجوية، لدفعها لشبه الاستسلام وتقديم العرض بنقلها عبر البر إلى مرفأ بحري، ثم تحديد بلد يستقبلها، أو إيصالها بضغط سوري لبناني مشترك بين فكي كمشاة طلب الانتكاف عبر ممر آمن برياً إلى الحدود السورية التركية. – في حال هذا الخيار، وفي الاحتمالين، يستدعي الأمر مكانة مابين التنسيق العسكري مع سورية إلى الحلف العسكري معها، وهذا ما لا زالت الحكومة اللبنانية ترفض قبوله تنفيذاً لطلبات لا تتصل بالمصلحة اللبنانية، لا بل لا زالت الحكومة التي فوضت اللواء عباس إبراهيم ملف العسكريين، تريد منه أن يفتح قناة اتصال مع سورية من دون تقيؤ، لتتنصل ساعة تشاء من هذا الاتصال، وتضعه في خاتمة التصرف الشخصي الذي لا يعبر عن سياسة الحكومة، بينما أثناء المفاوضات حول مخطوفي أعزاز، وعلى رغم كل فذلكات النأي بالنفس لثنائي ميشال سليمان ونجيب ميقاتي، فقد قاما بتفويض إبراهيم إجراء التواصل مع سورية بصورة رسمية أتاحت الوصول للحل ليل ليل. – بيد الحكومة ورقة ثانية موازية، وهي ضمان رادع للمسلحين عن اعتبار حياة العسكريين المخطوفين ورقة ضغط بيدهم، وذلك بوضع توازن رعب لا يفهم هؤلاء القلة سواء، مع فارق أن الدولة كمؤسسة تعمل بموجب القانون ولا تعمل كالمجموعات الإرهابية، لذلك فهي مضطرة للجوء إلى حيث يجيز لها القانون استعمال الصلاحيات السياسية، فالإفراج عن الموقوفين ليس صلاحية سياسية، بينما الامتناع عن تنفيذ حكم إعدام صادر عن القضاء هو صلاحية سياسية، لذلك بيد الحكومة أن ترسل للتنفيذ عشرات أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم منذ زمن بحق إرهابيين موصوفين وأن تضع مواعيد التنفيذ بينها، وتنفذها تباعا ردا على كل عملية ذبح لعسكريين مخطوفين، وتضع المفاوضات في صورة الاستعداد لعدم تنفيذ الإعدامات باعتبارها صلاحية سياسية، كموضوع للتفاوض تقدمه الحكومة حماية لحياة عسكريها. – لم تفعل الحكومة شيئاً من كل هذا. – الحكومة مسؤولة عن كل عسكري ذبح واستشهد مظلوماً كما هي مسؤولة عن كل خطر فتنة تجلبه حالة الغضب الناتجة من كل من هذه العمليات.